قضايا

ليس بالقانون وحده

□ سمير مسعود

رفع المعاناة عن الجماهير .. ما هي الترجمة الحرفية لهذه الكلمات سواء في القاموس العربي أو في القواميس الأجنبية ؟ ! .. ببساطة شديدة : تحقيق الأمن والأمان لكل مواطن .. بحيث أن توفر الدولة له كل المقومات الرئيسية للحياة بل تضمن له استمرارها في سهولة ويسر .. وما هي هذه المقومات ؟ .. السكن .. الغذاء .. الكساء .. العمل .. العلاج .. التعليم وباقي الخدمات الأخرى ، بشرط أن يكون المقابل معقولا ومتناسبا مع دخل كل فرد . وهذا هو العدل الاجتماعي الذي نادت به كل الأديان والشرائع السماوية قبل أن تظهر النظريات والنظم الرأسمالية والاشتراكية .. أي إنسانية الإنسان واحترام آدميته وكرامته .

ولكن لن يتحقق هذا وذاك إلا إذا كانت التشريعات والقوانين والقرارات واللوائح الصادرة من سلطات الدولة المختلفة متفقة ومنسجمة مع الواقع الحقيقي للمجتمع اجتماعيا واقتصاديا وماليا وسياسيا وخلقيا للقاعدة الشعبية العريضة . والأهم أن تكون ممكنة التنفيذ .

محصول كبير ووفير من القوانين والقرارات نتاج الدورات البرلمانية الماضية لمجلس الشعب .. في الدورة الماضية أصدر ٣٠٠ قانون و ١٠٠٠ قرار كلها قوانين أساسية لهيكل ونظام الدولة .. تحتاج إلى أبحاث ودراسات جادة وعميقة وميدانية وقانونية واقتصادية . وكلها مصيرية .. ويكل أسف تصدر في عدة أيام ! ونحن الآن بصدد وضع قوانين الضرائب والمساكن .. أفضل أن تتم دراسة قانون الضرائب في صمت وتريث وبحث دقيق مهما استغرقنا من الوقت . وأن نستعين بأهل الخبرة والاقتصاديين ورجال الأعمال .. بحيث لا نسمع في كل يوم عن قانون جديد للضرائب . ولا يكون الاهتمام والتركيز على زيادة الحصيلة لخزانة الدولة دون الاهتمام بتأثيرها على الاقتصاد القومي وسير التنمية . وأن يمتنع الوزير المسئول عن اعطاء تصريحات ارتجالية غير مدروسة .. ونجد الصحف تتبارى في كتابة عناوين كبيرة مثيرة .. إعفاء المرتب من ضريبة كسب العمل حتى مائة جنيه في القانون الجديد .. نزف البشرى للناس وكلنا نعلم أن مائة جنيه في الظروف التي نعيشها لا شيء .. ثمن خروف ! ..

ونفس الصورة لقانون المساكن وتتكرر التصريحات من المسئولين .. والغريب أن مجلس الشعب أقر هذا القانون منذ عام . وثبت فشله لأنه لا يتفق مع الواقع .. الجار الشقة الاقتصادية المتواضعة سبعون جنيها يجب أن تترك هذه القضايا المصيرية - كي أولا يكون - العلم والتخطيط .

قانون الضرائب الأصلي صدر سنة ١٩٣٩ وكان الإعفاء للدخل ١٢٠٠ جنيه سنويا . وكان في ذلك الوقت الجنيه الورق يصرف بأكثر من الجنيه الذهب ! إن القوانين الأساسية في كل الدول تظل سارية عشرات السنين .. وإن القاعدة المعمول بها ألا يعذر بالجهل بالقانون أصبحت نكتة بعد أن يعدل قانون واحد ١٦٥ تعديلا مثل قوانين الجمارك ! وبعد كل هذا نهاجم العاملين في الجمارك لأنهم منحرفون للعمل وبسبب النكبة في تأخير مصالح الناس .. وهم أبرياء .. وأين القاضي الذي يلم بفرع واحد من فروع القانون وكيف يحكم ؟ وبعد ذلك نشكو من تراكم القضايا ! فما بال المواطن العادي ؟ !

هيهات من الدورة القادمة للمجلس أن نفخر بعدد القوانين .. ليس بالقانون وحده نعالج مشاكل الشعب .. المهم بل الأهم قانون واحد واضح يطبق لصالح كل الشعب ومصالح التنفيذ ليس لعدة أيام بل لعشرات السنين .. ولنبدأ بحل مشكلة قومية واحدة وهي مشكلة الإسكان .. اللهم اشهد

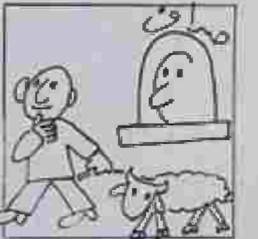

مشروعات

جماهير الفلاحين !

□ محمد خالد

الرجل ذو الجلباب البلدي رمز الفلاح المصري .. الجالس في مكتبه بمبنى اللجنة المركزية على كورنيش النيل القاهرة .. ومعه أمانة الفلاحين .. من الاتحاد الاشتراكي .. إلى منبر الوسط .. إلى حزب مصر الاشتراكي .. وأخيرا الحزب الوطني الديمقراطي .. صاحب عضوية مجلس الشعب لثلاث دورات متتالية .. له آراء وأفكار ودور في قضايا الفلاحين ومشاكل التنمية الزراعية .. وضعف الإنتاج الزراعي والتعاون .. وما اتفق على تسميته بالأمن الغذائي . إنه الصديق محمد مهدي شومان أمين الفلاحين بالحزب الوطني الديمقراطي . انتقلت إليه ليدلي برأيه في حملة « أكتوبر » على الظواهر الإنتاجية فلاحي مصر .

بدأ حديثه معي بقول : ليس مكاني الجلوس في القاهرة .. ولكن في أنحاء الجمهورية كلها لعقد اللقاءات مع قيادات الفلاحين في أمانات المحافظات والمراكز . ونقل كل ما هو جديد وما يمكن أن يكون واجبا للعمل السياسي في هذه المرحلة . مع المتابعة المستمرة لمعرفة النتائج التي تترتب على هذا التحرك الحزبي ..

إن أمانة الفلاحين من أهم واجباتها حفز الفلاحين ودفعهم إلى زيادة الإنتاج وبذل كل جهد وطاقة .

- كيف تصدت أمانة الفلاحين في حزب الأغلبية لمشكلة نقص اللحوم وتصاعد ارتفاع أسعارها ؟

- ترى أمانة الفلاحين أنه لابد من التوسع في عمليات التربية بعد توفير الأعلاف اللازمة حتى يصبح كل بيت من بيوت الفلاحين مركزا للتربية .. سواء كان ذلك بالنسبة للثروة الحيوانية أو للثروة الداجنة .. ولو حصرنا إمكانية الريف في التربية لوجدنا أنه يفوق بما تقدمه شركات ومؤسسات اللحوم والدواجن أضعافا مضاعفة ! وإن كنا نعاني من نقص شديد في الأعلاف .. ومطلوب توفير ٢.٥ مليون طن علف سنويا حيث إن انتاجنا منه لا يصل إلا إلى مليون ونصف طن تقريبا . هذا مع ضرورة تغيير أنماط الاستهلاك . بحيث تسهم ربة البيت إسهاما فعليا في تخفيض نفقات المعيشة عن طريق تحديد الوجبات الغذائية بشكل يتناسب مع قدرة الإنتاج .

وعن هجرة الفلاحين خارج البلاد تلك المشكلة التي لم تكن قائمة منذ سنوات مضت حيث كان معروفا عن الفلاح المصري شدة ارتباطه وتعلقه بالأرض وعدم تركه لها مهما كانت الأسباب أو المغريات .. وانقلب هذا الوضع .. وأصبحت هجرتهم تشكل خطورة على الإنتاج الزراعي والحيواني . وعلى أسعار جميع السلع والخدمات الضرورية . فقد طلبت الأمانة من قيادة الحزب الوطني الحد من هجرة الفلاحين وعدم تغيير مهنة فلاح إلى غيرها في بطاقاتهم حتى لا يتحايلوا على السفر .. والقضاء على ظاهرة « مقاولي الهجرة » الذين حلوا مكان « مقاولي الأنفار والترحيل » في المواسم الزراعية المختلفة . وهؤلاء المقاولون الجدد يجمعون الفلاحين من القرى المصرية ويقومون بتهجيرهم إلى البلاد العربية تحت أسماء عمال بناء وغيرهم .

وهذا اقترح على أمانة الفلاحين ضرورة تبني مشروعات بيئية بأنحاء الريف الناجحة كانت أو تعاونية في كل قرية وكل تجمع زراعي . فلم يعد مقبولا أن يترك ذلك للعمل الحكومي وسيطرة البيروقراطية ونشوء طبقة السماسرة والوسطاء ! ! حتى يشعر الفلاح المصري بوجود التنظيمات الحزبية والنقابية وهو يواجه مشكلاته ! وحتى يكون تحريك جماهير الفلاحين من خلال هذه المشروعات لتوفير الغذاء وزيادة الإنتاج !